



الأمن المائي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ / دراسة في التحديات

رسالة قدمها

أحمد عبد الأمير جبر الجبوري

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم العلوم السياسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في العلوم السياسية/قسم الفكر والنظم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

قاسم محمد عبيد الجنابي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا
عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ . . . ﴾

سورة المؤمنون الآية ١٨

الإهداء

إلى بلدي أرض السواد وموطن الحضاراتِ
إلى كل متابع لما يجري على دجلة والفراتِ
إلى والدي ووالدتي وإخواني وأخواتي
إلى زوجتي وأبنائي إمتدادي بعد حياتي

أهدي جهدي المتواضع هذا إليكم

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي يتصاغر الشكر أمام تتابع نعمه ، ويعجز الثناء عن إحصاء كرمه ومننه ، والصلاة والسلام على رحمة رب العالمين ، والصادق الأمين محمد بن عبد الله وآله وصحبه المنتجبين .
بعد أن أكملت بمعونة الله ولطفه هذه الدراسة المتواضعة ، لايسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري وإمتناني الكبيرين إلى أستاذي الفاضل الدكتور قاسم محمد عبيد الجنابي لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ولتوجيهاته القيمة وإشارته المفيدة ، فجزاه الله خيراً وزاد توفيقه ، أما الذين لا أنفك أعيد ذكرهم ، والبهجة بشكرهم ، أول القوم وآخرهم فهم كانوا نوراً وهاجاً في فكري و خاطري ، و بفضلهم تعلمت كثيراً أساتذتي الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف ، وكذلك الشكر موصول إلى أساتذتي المحترمين في كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ أحمد الساعدي أمين مكتبة معهد العلمين ، والدكتور سمير الشكري ، وكذلك إلى الموظفين في وزارة التخطيط العراقية / قسم الإحصاءات البيئية ، وإلى كادر المكتبة الحيدرية في الصحن العلوي المطهر، لتوفيرهم المصادر الضرورية ذات العلاقة بالبحث ، ولا يفوتني أن أذكر زملاء الدراسة الأعزاء الذين كانوا خيراً لأصدقاء ونعم المتعاونين ، وإلى كل من وفر لي المصادر والمعلومات ومن تعاطف معي ، فسألني عن دراستي أو دعا لي مخلصاً بالتوفيق .

شكري وإمتناني إلى زوجتي التي أعانتني في توفير الوقت والجهد ، وفي الختام شكري و تقديرى وإمتناني لكل من خطت يداه إشارة في علم نفعني في حياتي الدراسية ، شكري وتقديرى لكل الأحبة الآخرين الذين سهوت عن ذكرهم ، وهم في قلبي حضور .

أحمد عبد الأمير جبر

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ- ح	الآية القرآنية – قائمة الصور الفضائية
١	المقدمة
٥	الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة
٥	المبحث الأول : الأمن (المفهوم ، الأهمية والأبعاد ، المستويات)
٥	المطلب الأول : مفهوم الأمن
١١	المطلب الثاني : أهمية الأمن وأبعاده
١٤	المطلب الثالث : مستويات الأمن
٢٤	المبحث الثاني : الأمن المائي (المفهوم ومؤشرات)
٢٤	المطلب الأول : مفهوم الأمن المائي
٢٦	المطلب الثاني : مؤشرات الأمن المائي
٣٠	المبحث الثالث : المفاهيم المقاربة للأمن المائي
٣٠	المطلب الأول : السياسة المائية
٣٢	المطلب الثاني : الإدارة المتكاملة للمياه
٤١	المطلب الثالث : علاقة السياسة المائية والإدارة المتكاملة للمياه بالأمن المائي
٤٥	الفصل الثاني : واقع الموارد المائية والموازنة المائية في العراق
٤٥	المبحث الأول : الموارد المائية التقليدية
٤٥	المطلب الأول : المياه السطحية (الأنهار والبحيرات)
٧٣	المطلب الثاني : مياه الأمطار
٧٨	المطلب الثالث : المياه الجوفية
٨١	المبحث الثاني : الموارد المائية غير التقليدية
٨١	المطلب الأول : تحلية المياه المالحة
٨٣	المطلب الثاني : معالجة المياه المستعملة
٨٥	المبحث الثالث : الإحتياجات المائية والموازنة المائية
٨٥	المطلب الأول : الإحتياجات المائية (الزراعية ، البينية ، المنزلية ، الصناعية)
٩٦	المطلب الثاني : الموازنة المائية
١٠٠	الفصل الثالث : التحديات الداخلية والخارجية للأمن المائي العراقي
١٠٠	المبحث الأول : التحديات الداخلية
١٠٠	المطلب الأول : التحديات الطبيعية والسكانية
١٢٩	المطلب الثاني : التحديات المؤسسية (إدارة المياه)

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث : التحديات التشريعية والأمنية	١٣٤
المبحث الثاني : التحديات الخارجية	١٣٨
المطلب الأول : السياسة المائية التركية	١٣٩
المطلب الثاني : السياسة المائية الإيرانية	١٥٣
الفصل الرابع: الأمن المائي وأثره على الأمن الوطني العراقي وآفاق المستقبل	١٦٤
المبحث الأول : أثر الأمن المائي على الأمن الوطني	١٦٤
المطلب الأول : الآثار السياسية والإقتصادية والاجتماعية	١٦٥
المطلب الثاني : الآثار البيئية	١٧٣
المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للأمن المائي العراقي (رؤية في الحلول)	١٧٥
الإستنتاجات والتوصيات	٢١١
الخاتمة	٢١٥
المصادر والمراجع	٢١٦
الملخص باللغة الإنكليزية	A-B

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	توزيع مساحة حوض الفرات بين الدول المتشاطئة (تركيا وسوريا والعراق)	٤٩
٢	نسبة انخفاض الواردات المائية السنوية لنهر الفرات للمدة (١٩٣٣-٢٠١٧)	٥٠
٣	واردات نهر الفرات المتوقعة للمدة (٢٠١٩-٢٠٣٥)	٥٠
٤	أهم روافد نهري دجلة والفرات مع بيان مواقعهما والمنايع والأطوال والمحافظات العراقية التي يمرّ بهما النهرين ، والإيراد السنوي لكل منهما	٥٢
٥	الواردات السنوية المتحققة والمتوقعة للمدة (١٩٣٣-٢٠٣٥) لنهر دجلة مقدم سد الموصل	٥٣
٦	واردات نهر دجلة مقدم سد الموصل المتوقعة (٢٠١٩-٢٠٣٥)	٥٤
٧	الواردات السنوية المتحققة والمتوقعة للمدة (١٩٣٣-٢٠٣٥) لنهر الزاب الأعلى في اسكي كلّك	٥٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٥٥	واردات نهر دجلة الزاب الاعلى في أسكي كلك المتوقعة (٢٠٣٥-٢٠١٩)	٨
٥٥	الواردات السنوية المتحققة والمتوقعة للمدة (٢٠٣٥-١٩٣٣) لنهر الزاب الأسفل في كومة زردلة	٩
٥٦	واردات نهر الزاب الأسفل المتوقعة كومة زردلة (٢٠٣٥-٢٠١٩)	١٠
٥٦	الواردات السنوية المتحققة والمتوقعة للمدة (٢٠٣٥-١٩٣٣) لنهر ديارى ، مقدم سد حميرين	١١
٥٧	واردات نهر ديارى مقدم سد حميرين المتوقعة (٢٠٣٥-٢٠١٩)	١٢
٥٨	معدل الواردات السنوية المتحققة والمتوقعة لنهر دجلة وروافده	١٣
٥٨	مجموع الواردات السنوية المتوقعة (مليار م ^٣)	١٤
٥٩	الواردات المائية الكلية (الداخلية والخارجية) لنهر دجلة وروافدها للمدة (٢٠٣٥-٢٠١٩)	١٥
٦٥	مواقع وسعة السدود والخزانات في العراق	١٦
٦٦	المناسيب والسعة الخزنائية المتحققة لسنوات منتخبة (٢٠١٧-٢٠١٣)	١٧
٦٧	معدل الاطلاق السنوي للسدود والسدات (م ^٣ /ثا) للمدة (٢٠١٧ - ٢٠١٠)	١٨
٦٨	الفرق في الخزين المائي للعراق ولمدة شهر واحد بين عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩	١٩
٧٤	الواردات المائية (مليار م ^٣) المتكونة داخل الأراضي العراقية	٢٠
٧٦	الواردات المائية (مليار م ^٣) المتكونة داخل الأراضي العراقية	٢١
٧٩	عدد الآبار ومعدل الإنتاجية من المياه في كل محافظة /عدا إقليم كردستان لسنة ٢٠١٧	٢٢
٨٠	كمية المياه الجوفية على مستوى العراق	٢٣
٨٦	الإنتاج والمساحة المزروعة والغلة لمحصولي الحنطة والشعير(عدا إقليم كردستان) للمدة (٢٠١٧-١٩٩٥)	٢٤
٨٧	الإنتاج والمساحة المزروعة والغلة لمحصولي الشلب والذرة الصفراء (عدا إقليم كردستان) للمدة (٢٠١٧-١٩٩٥)	٢٥
٨٨	الإحتمالات المتوقعة عند إرواء المساحات المقترحة للمدة (٢٠٣٥-٢٠٢٠) عند إستخدام طرق الري التقليدية القديمة	٢٦
٨٩	الإحتمالات المتوقعة لإرواء المساحات المقترحة للمدة (٢٠٣٥-٢٠٢٠) عند إستخدام طرق الري الحديثة	٢٧
٩٠	الإحتياجات المستقبلية للأغراض البينية للمدة (٢٠٣٥-٢٠١٩)	٢٨
٩٢	كميات المياه المسحوبة والمنتجة لمحطات انتاج المياه الصالحة للشرب في عموم العراق عدا إقليم كردستان لسنة ٢٠١٧	٢٩
٩٣	عدد السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب في عموم العراق عدا إقليم كردستان لسنة ٢٠١٧	٣٠
٩٤	معدل الاستهلاك السنوي للاستخدامات المنزلية المتوقع للمدة (٢٠٣٥-٢٠١٩)	٣١

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
٣٢	حاجة بعض الصناعات الى المياه	٩٥
٣٣	معدل الاستهلاك الصناعي المتوقع للمدة (٢٠٣٥-٢٠١٩)	٩٦
٣٤	الموازنة المائية في العراق للمدة (٢٠٣٥-٢٠٢٠)، عند زراعة مساحة ١٢ مليون دونم	٩٧
٣٥	الموازنة المائية في العراق للمدة (٢٠٣٥-٢٠٢٠)، عند زراعة مساحة ١٤ مليون دونم	٩٨
٣٦	الموازنة المائية في العراق للمدة (٢٠٣٥-٢٠٢٠)، عند زراعة مساحة ١٨ مليون دونم	٩٩
٣٧	المعدل الشهري لدرجات الحرارة لمجموعة من المحطات المناخية في العراق للمدة (١٩٨١ - ٢٠١٧)	١٠٥
٣٨	حصة الفرد السنوية م٣/ سنة للمدة (٢٠٣٥-٢٠١٩)	١١٨
٣٩	كمية الأملاح الذائبة في الماء (جزء بالمليون) لعدة مواقع على امتداد نهر الفرات لشهر كانون الثاني (٢٠١٣/٢٠٠٩)	١٢٤
٤٠	كمية الأملاح الذائبة في الماء (جزء بالمليون) لعدة مواقع على امتداد نهر دجلة لشهر كانون الثاني (٢٠١٣/٢٠٠٩)	١٢٦
٤١	أهم القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالري في العراق	١٣٧
٤٢	الأنهر والروافد والوديان الحدودية المشتركة بين العراق وإيران	١٦٢
٤٣	معدل الأملاح السنوي (ملغم/ لتر) لهور الحويزة (٢٠١٠ - ٢٠١٧)	١٧٣
٤٤	معدل الأملاح السنوي في هور الحمار للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٧)	١٧٤
٤٥	معدل الأملاح السنوي (ملغم/لتر) للاهوار الوسطى (٢٠١٠ - ٢٠١٧)	١٧٤

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
١	التسلسل الهرمي للإحتياجات الانسانية	١٢
٢	المنسوب الفيضاني والاعتيادي للسدود والخزانات لسنة ٢٠١٧	٦٥
٣	الفرق في الخزين المائي للعراق ولمدة شهر واحد بين عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩	٦٩
٤	كمية الأمطار الساقطة لمواقع منتخبة للسنة المائية (٢٠١٦-٢٠١٧)	٧٧
٥	(المعدل ، الحد الأدنى ، والحد الأكبر) لدرجة الحرارة خلال أشهر السنة	١٠٦
٦	كمية الأملاح الذائبة في الماء (جزء بالمليون) لعدة مواقع على امتداد نهر الفرات لشهر كانون الثاني (٢٠١٣/٢٠٠٩)	١٢٥
٧	كمية الأملاح الذائبة في الماء (جزء بالمليون) لعدة مواقع على امتداد نهر دجلة لشهر كانون الثاني (٢٠١٣/٢٠٠٩)	١٢٦
٨	النظام الأيكولوجي في الطبيعة	٢٠٢

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	الموضوع	رقم الصفحة
١	شط العرب جنوب العراق	٦١
٢	هور الحويزة	٧٠
٣	هور الحمار	٧١
٤	الأهوار الوسطى	٧٢
٥	توزيع هطول الأمطار في العراق	٧٧
٦	توزيع معدل درجات الحرارة في العراق	١٠٧
٧	السدود والمشاريع التركية ضمن مشروع الكاب	١٥١
٨	المشاريع المائية الإيرانية المقامة على حوض نهر دجلة	١٦٣

قائمة الصور الفضائية

رقم الصورة	الموضوع	رقم الصفحة
١	أثر الجفاف على السدود (سد الموصل ، سد حديثة ، سد أتاتورك) بين الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٨)	١٠٩
٢	توضح أثر الجفاف على بحيرة الثرثار بين الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٨)	١١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (الأمن المائي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ / دراسة في التحديات) المقدمة من قبل الطالب (أحمد عبد الأمير جبر الجبوري) ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الفكر والنظم السياسية .

أ.د لبنى خميس مهدي

أ.د عامر علي راضي

عضواً

عضواً

٢٠٢٠ / /

٢٠٢٠ / /

أ.د زيد عدنان محسن

أ.د قاسم محمد عبيد

رئيساً

مشرفاً

٢٠٢٠ / /

٢٠٢٠ / /

صدقت الرسالة من مجلس معهد العلمين للدراسات العليا بجلسته ()
المؤرخة في () .

أ.د زيد عدنان محسن

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

٢٠٢٠ / /

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة (الأمن المائي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ / دراسة في التحديات) والمقدمة من قبل الطالب (أحمد عبدالأمير جبر الجبوري) ، قد جرت تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا – قسم الفكر والنظم السياسية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في إختصاص الدراسات السياسية ، وأرشحها للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.د. قاسم محمد عبيد الجنابي

التاريخ : / / ٢٠٢٠

توصية رئيس القسم العلمي

إستناداً إلى التعليمات النافذة والتوصيات المقدمة ، أرشح رسالة الماجستير الموسومة (الأمن المائي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ / دراسة في التحديات) للمناقشة العلمية .

التوقيع :

الاسم : أ.د. محمد ياس خضير

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ : / / ٢٠٢٠

المقدمة

المقدمة :

تُعدّ المياه واحدة من أهم مرتكزات الأمن الوطني في أي بلد في العالم ، لاسيما في الأقاليم الجافة وشبه الجافة ، التي تعتمد على مصادر شحيحة للمياه ، وإنّ المياه مثل الهواء هبة طبيعية غير إنّ الهواء موزع على البشرية بالتساوي ، أما المياه فإنّ توزيعها يعاني من تفاوت شديد ، وإذا كانت كمية المياه فوق الكرة الأرضية ثابتة ، فإنّ المتاح من المياه العذبة غير مستقر وهو متفاوت بصورة حادة بين إقليم جغرافي وآخر ، وبين بلد وآخر ، أو بين منطقة وأخرى في البلد الواحد ، فحين تتعرض مناطق معينة من الكرة الأرضية إلى الفيضانات، تتعرض مناطق أخرى للجفاف وفي كلا الحالتين تحدث الخسائر ، وقد نال موضوع المياه أهميةً رئيسةً بسبب دورها في تحقيق الأمن المائي ، ومن ثمّ تحقيق الأمن الغذائي ، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالحفاظ على كميات المياه المناسبة ، التي لا تسبب إختلالاً في التوازن المائي ، وتحسن الأوضاع الصحية والبيئية ، ومع إزدياد عدد السكان وإرتفاع مستوى حياتهم تزداد حاجتهم للمياه سواء للإستخدام البشري أو الصناعي أو الزراعي مع هدر كبير للموارد المائية بسبب عدم الإدراك الجدي للسكان لمخاطر عدم توفير المياه أو تلوثها وصعوبة إستغلالها ثانية ، فالماء ثروة محددة وسكان الأرض في تزايد غير محدد تقريباً .

للموارد المائية في العراق أهمية كبرى لخصائصه الاقتصادية والجغرافية و المناخية ، فالماء يشكل العصب الرئيس لعناصر النظام البيئي جميعها ، وتمثل الموارد المائية المظلة التي تجتمع حولها مميزات العراق الطبيعية والاجتماعية والجغرافية ، وعليه فإنّ حماية الموارد المائية من تراجع كمياتها وتدهور نوعيتها يشكل أحد أبرز التحديات في أي رؤية إستراتيجية لحاضر العراق ومستقبله ، ويعاني الأمن المائي العراقي من تحديات عديدة (داخلية وخارجية) ، فالتحديات الداخلية كثيرة ، أهمها الظروف الطبيعية الناتجة عن موقع العراق الجغرافي ، وتأثير إرتفاع درجات الحرارة ، والتغير المناخي ، وكذلك النمو السكاني المتزايد أدى الى تدهور نوعية المياه وتلوثها ، فضلاً عن الهدر الكبير والمفرط بسبب الإستخدام التقليدي للمياه ، فضلاً عن تقادم المشاريع الإروائية الحالية التي نفذت في خمسينيات وستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، أما التحديات الخارجية المتمثلة بالسياسات المائية لدول الجوار ، وعدم وجود إتفاقية ملزمة مع دولتي المنبع (تركيا وإيران) ، فتضمن للعراق حقوقه التاريخية المكتسبة في نهري دجلة والفرات وروافدهما ، مما دفع هذه الدول إلى إستثمار المياه ضمن حدودها الجغرافية ؛ لتحقيق أقصى تنمية إقتصادية متناسين حقوق العراق في هذين النهرين .

وبسبب هذه التحديات التي يواجهها الأمن المائي العراقي ، وضعف السياسات المائية والزراعية ، لعدم إستقرار العراق لعقود طويلة من الزمن ، لم يتمكن العراق من تحقيق الأمن المائي ، ومن ثمّ عدم تحقيق الأمن الغذائي للبلاد ، وأنعكس ذلك على عدم امكانية العراق من تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ، وهذا ما دفع بالحكومات العراقية المتعاقبة لتأمين الغذاء عن طريق الإستيراد ، مما جعل العراق في طليعة الدول المستوردة للمنتجات الغذائية والمحاصيل الزراعية في العالم ، وإنّ المشكلة المائية تُعدّ خلافاً في التوازن ما بين الموارد المائية المتاحة و الطلب المتزايد ، الذي يتمثل بظهور عجز في الميزان المائي ، ويتزايد بإستمرار ، ويؤدي إلى إختلال في الأمن المائي العراقي ، الذي سينعكس بدوره إلى إختلال في الأمن الوطني العراقي وبكل تفرعاته وأصنافه كالأمن الإقتصادي والأمن الغذائي وما يتبعه ، وهذا العجز هو الذي يفوق في حجم الإحتياجات المائية ، وكمية الموارد المتاحة والمتجددة ، وبذلك فإنّ المشكلة الحاصلة في إضطراب .

أولاً : أهمية الدراسة : تكتسب هذه الدراسة أهميتها ، كونها تبحث في مجال حيوي ومهم ، وهو مجال المياه ، الذي يعد عصب الحياة ومورداً إقتصادياً ، تتوقف عليه حياة الملايين من سكان العراق ، فهو حاجة ضرورية بايولوجية لكل من الإنسان والحيوان والنبات معاً ، فضلاً عن إستخداماته في كافة المجالات الزراعية والصناعية

والعمرانية ، فالأمن المائي هو أحد الأبعاد المهمة والأساسية التي تؤثر على الأمن الوطني وهو الركيزة الأساسية التي يستند عليها الإقتصاد الوطني لأي بلد ، فبتحقيق الأمن المائي يتمكن البلد من تحقيق الأمن الغذائي ، وبعبكسه لا يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي ، لذلك ستقوم الدراسة ببحث ما يأتي :-

١- تشخيص التحديات الحالية التي تواجه الأمن المائي العراقي .

٢- إعطاء رؤية مستقبلية عن الأمن المائي في العراق .

ثانياً :- هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى البحث في التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن المائي العراقي ، وذلك بالكشف عن أسباب تفاقمها ، سواء تلك الناتجة بفعل التغيرات المناخية ، او المتمثلة بالتلوث وسوء التخطيط في إدارة الموارد المائية، فضلاً عن النمو السكاني المتزايد أو المتعلقة بالسياسات المائية لدول الجوار، ومن ثم مناقشة تلك العوامل والأسباب مناقشة موضوعية ، لغرض إقتراح الحلول والإجراءات المناسبة التي من شأنها التخفيف من حدة هذه المشكلة ؛ لتجنب آثارها سواء السياسية أو الإقتصادية أو البيئية ، وتهدف الدراسة إلى تقدير حجم المتطلبات المائية للإستخدامات كافة ، ودراسة الموازنة المائية العامة للعراق ، وتقدير حجم الإيراد المائي المتاح.

ثالثاً : مشكلة الدراسة : تنطلق الدراسة من مشكلة مفادها ((يعاني الأمن المائي العراقي من تحديات داخلية وخارجية إنعكست اثارها على امنه الوطني الشامل نتيجة تراجع واردات العراق من المياه في نهري دجلة والفرات)) ، وللإحاطة بذلك نطرح التساؤلات الآتية :

١- ما الأمن المائي ؟

٢- ما واقع الموارد المائية والموازنة المائية ؟

٣- ما التحديات الداخلية للأمن المائي ؟

٤- ما التحديات الخارجية للأمن المائي ؟

٥- ماهي آثار الأمن المائي على الأمن الوطني ؟

٦- ما هو مستقبل الأمن المائي العراقي ؟

رابعاً : فرضية الدراسة : إن مشكلة المياه في العراق وأزمته الحادة كماً ونوعاً ، ناتجة عن تداخل عوامل عديدة ، منها ما هو تحدٍ داخلي بسبب ضعف السياسات المائية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة نتيجة عدم إستقرار العراق لفترة طويلة من الزمن ، فضلاً عن التغيرات المناخية والنمو السكاني المتزايد ، ومنها ما هو تحدي خارجي بسبب السياسات المائية للدول المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات ، مما كان له الأثر الواضح على الأمن الوطني العراقي .

خامساً : حدود الدراسة : تتحدد الدراسة مكانياً في حدود العراق الجغرافية وبمنطقة حوضي تغذية نهري دجلة والفرات في (تركيا وايران) ، أما زمانياً فقد تمّ الخوض في البحث بعد العام ٢٠٠٣ مع التأكيد على السنوات العشر الأخيرة ، كونها شهدت تراجعاً كبيراً في كميات الأمطار .

سادساً : منهجية الدراسة : بسبب تشعب الموضوع وطبيعته فقد عمدنا إلى الإفادة من مناهج عديدة في وقت واحد ، عملاً بمبدأ التكامل المنهجي ولإثبات صحة الفرضية إعتدنا الآتي :-

١- **المنهج التاريخي :** تمّ إختيار هذا المنهج للتعرف على تطور السياسات المائية التركية والإيرانية إتجاه العراق ، وكذلك لدراسة السياسات المائية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ .

٢- **المنهج الوصفي التحليلي** : وذلك عن طريق واقع الموارد المائية في العراق ، نبحت في وصف الأمن المائي العراقي ، وتحليل نتائجه وآثاره على الأمن الوطني العراقي .

٣- **المنهج الإستشرافي** : إستشرفنا به مستقبل الواردات المائية العراقية لنهري دجلة والفرات وروافدهما .

سابعاً : الدراسات السابقة : إن إطلاع الباحث على بحوث غيره ، ممن سبقوه في البحث والدراسة في موضوع إختصاصه ، توفر له إمكانية التعرف على الجوانب ، التي وقفت عندها البحوث السابقة ، ففي ذلك تجانس وتكامل لسلسلة البحوث العلمية في مجال تخصصه ، ونظراً لأهمية المياه ، تعددت الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع وحسب آراء الباحثين ، إلا إن بعضها تناولت الموضوع بشكل مجزأ ، أو من جوانب معينة كالدراسات في مجال الإقتصاد ، أو في مجال التنمية الزراعية ، أو علاقة الموارد المائية في العلاقات الدولية ، ومن أبرز تلك الدراسات السابقة مايلي:-

- ١- في عام ١٩٩٩ ، قدّم الباحث أحمد عمر الراوي ، أطروحته الموسومة بـ (مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الأمن الغذائي)، إستعرضت الدراسة واقع الموارد الإقتصادية الزراعية في العراق وسياسات إستغلال موارد المياه وواقع سياسة تركيا المائية وتأثيرها على العراق^(١) .
- ٢- في عام ٢٠٠٦ قدّمت الباحثة بثينة حسيب سلمان ، رسالتها الموسومة بـ (الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق) ، وتوصلت الدراسة إلى أن العراق لا يتوقع أن يشهد عجزاً مائياً إلا في المدة الواقعة بين ٢٠١٠ ، ٢٠٣٠ ، وفي حالة زراعة جميع الأراضي الزراعية ؛ وذلك لارتباط المياه بالتنمية الزراعية في العراق^(٢) .
- ٣- في عام ٢٠٠٨ قدّم الباحث عباس سعدون رفعت ، رسالته الموسومة (المسألة المائية في السياسة التركية إزاء سوريا والعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧) ، تناولت الدراسة تاريخ العلاقات العراقية - التركية وملف المياه^(٣) .
- ٤- في عام ٢٠١٠ قدّمت الباحثة عيادة سعيد حسين علي ، اطروحتها الموسومة بـ (نحو استراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق) تناولت مشكلة المياه مع دول الجوار المتشاطئة مع العراق ، فضلاً عن كونها تؤكد على خطورة الوضع المائي الحالي في العراق ، وتوضح العواقب والنتائج الوخيمة التي ستترتب على إستمراره ، لتتوصل إلى وضع إستراتيجية وطنية شاملة لحل مشكلة المياه في العراق^(٤) .
- ٥- في عام ٢٠١١ قدّم الباحث عباس حمزة علي الشمري ، رسالته الموسومة (مشكلة المياه في العراق في ظل التغيرات المناخية وأثرها في الأمن المائي العراقي / دراسة جيوبوليتيكية) تناولت الدراسة تأثير الأبعاد الجغرافية والمناخية على الموارد المائية في العراق^(٥) .

(١) أحمد عمر الراوي ، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الأمن الغذائي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

(٢) بثينة حسيب سلمان الشريفي ، الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .

(٣) عباس سعدون رفعت ، المسألة المائية في السياسة التركية إزاء سوريا والعراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ .

(٤) عيادة سعيد حسين ، نحو إستراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

(٥) عباس حمزة علي الشمري ، مشكلة المياه في العراق في ظل التغيرات المناخية وأثرها في الأمن المائي العراقي /دراسة جيوبوليتيكية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠١١ .

٦- في عام ٢٠١١ قدّم الباحث رائد سامي عباس العبيدي ، رسالته الموسومة (مشكلة المياه بين العراق وتركيا /دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية) ، تناولت الدراسة المشكلة المائية في العراق والأبعاد السياسية والاقتصادية لدول حوضي دجلة والفرات^(١) .

٧- في عام ٢٠١٤ قدّم الباحث أنور عبد الزهرة شلش العتابي ، رسالته الموسومة (الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات وفرص الإستدامة) ، وبحثت الدراسة مشكلة المياه في أبعادها الاقتصادية على العراق^(٢) .

٨- في عام ٢٠١٦ قدّم الباحث محمد صبري إبراهيم ، أطروحته الموسومة (السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣) ، تناولت الدراسة مقومات التنمية المستدامة في العراق وارتباطها بالمياه^(٣) .

٩- في عام ٢٠١٩ قدّم الباحث حسين عبد الأمير بكة ، رسالته الموسومة (السياسة المائية العراقية لضمان الأمن المائي العراقي ومعالجة شحة المياه/ رؤية مستقبلية ٢٠١٩-٢٠٣٥) ، تناولت الدراسة تأثير انخفاض مناسيب حوضي دجلة والفرات على واقع السياسة المائية العراقية^(٤) .

إن هذه الدراسة لا تنتكر للأعمال القيمة التي سبقتها في هذا المجال ، وإن كان معظمها قد تحدد في إطار واحد ، جغرافي ، أو إقتصادي ، أو قانوني وفني ، إذ عالجت مشكلة المياه من جانب واحد، ومع غزارة وعلمية ما كتب عن موضوع المياه ، فإن هذه الدراسة (الأمن المائي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ / دراسة في التحديات) ، تختلف عن الدراسات السابقة ، إذ أخذت بالإعتبار جميع التحديات للأمن المائي العراقي ، وما ينتج عنها من آثار سلبية على الأمن الوطني العراقي ، كما بيّنت الدراسة بعض الحلول والمقترحات لتحقيق الأمن المائي في العراق.

ثامناً :- هيكلية الدراسة : إنسجاماً مع مشكلة الدراسة وفرضيتها ، إشمطت الدراسة على مقدمة وأربعة فصول ، تتبعها إستنتاجات وتوصيات ثم الخاتمة ، فقد تناول الفصل الأول إطار نظري للدراسة ، الذي إشمط ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول تضمن مفهوم الأمن وأهميته وأبعاده ومستوياته ، وفي المبحث الثاني تناول مفهوم الأمن المائي ومؤشراته ، والمبحث الثالث تناول المفاهيم المقاربة للأمن المائي ، أما الفصل الثاني فقد عُرضت فيه واقع الموارد المائية في العراق ، التي تقسمت على مبحثين ، فالمبحث الأول تناول الموارد المائية التقليدية ، والمبحث الثاني تناول الموارد المائية غير التقليدية.

أما في الفصل الثالث إشمط على مبحثين ، المبحث الأول مخصص للتحديات الداخلية التي تواجه الأمن المائي العراقي ، والمبحث الثاني تناول التحديات الخارجية للأمن المائي العراقي ، أما الفصل الرابع فقد تناول الأمن المائي وأثره على الأمن الوطني العراقي ، وآفاق المستقبل ، واشتمل على مبحثين ، فالمبحث الأول تناول أثر الأمن المائي على الأمن الوطني ، والمبحث الثاني قدّم رؤية في الحلول بإجراءات مقترحة ، فضلاً عن الإستنتاجات والتوصيات .

(١) رائد سامي عباس العبيدي ، مشكلة المياه بين العراق وتركيا ، دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١١.

(٢) أنور عبد الزهرة شلش ، الموارد المائية في العراق بين تحدي السياسات لغرض الإستدامة، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤.

(٣) محمد صبري إبراهيم ، السياسة المائية في العراق وإنعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣ ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦.

(٤) حسين عبد الأمير بكة ، السياسة المائية العراقية لضمان الأمن المائي العراقي ومعالجة شحة المياه رؤية مستقبلية (٢٠١٩-٢٠٣٥) ، رسالة ماجستير ، كلية الدفاع الوطني ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، ٢٠١٩.